## رؤية عربية شاملة لتعزيز الأمن والاستقرار في العالم العربي.

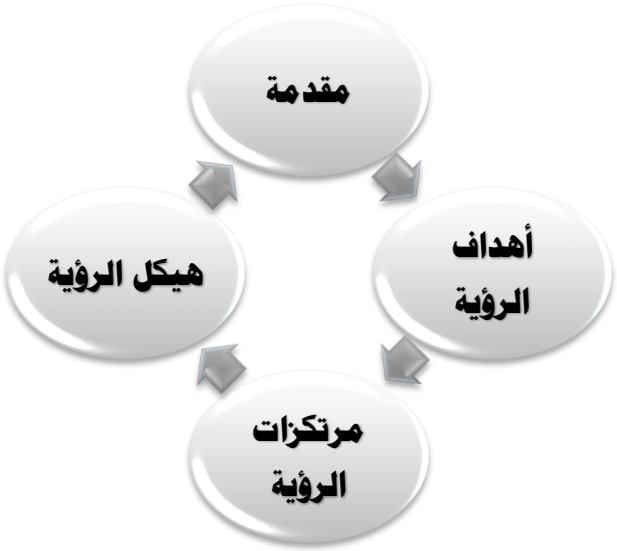


### مقدمة:

- تأتي هذه الرؤية كأحد الموضوعات المدرجة على خطة عمل اللجنة، وكان اقتراحها من الأساس بهدف استكمال لمبادرات وخطوات البرلمان العربي الرامية إلى المساهمة الفاعلة في مجابهة التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي ، وذلك من منطلق الإيمان بأن الأمة العربية كتلة واحدة وذات هوية واحدة، بما يستلزم تسخير كافة الإمكانات الممكنة لتحصينها والدفاع عنها تجاه كافة أشكال العدوان والتدخلات الخارجية في شؤونها، وحماية وحدة ترابها الوطني، خاصة في ظل تدخلات عدد من القوى الإقليمية وبعض دول الجوار في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية.
- إن ما شهده العالم من تطورات وأحداث متسارعة غير تقليدية -خلال العقد السابق بالتحديد-من عدم استقرار سياسي أوصراعات، وهو ما تمخض عنه إعادة ترتيب الخارطة السياسية العالمية.

- فالهدف الرئيسي من إعداد هذه الرؤية هي إيجاد مقاربة جديدة لمفهوم الأمن القومي العربي، وتعزيز الأمن والاستقرار في العالم العربي، بما يُسهم في تعزيز الوجود العربي الفاعل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.
- جديرا بالذكر أن هذه الرؤية تستهدف تسليط الضوء على الأبعاد الجديدة للأمن القومي العربي من خلال قراءة الواقع العربي وتهديداته الداخلية والخارجية واقتراح بعض التوصيات التي قد تفيد في مواجهة هذه التهديدات.

## الأهداف العامة للرؤية

- التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح المشتركة.
- تدعيم التعاون المشترك بين الدول العربية في كافة المجالات لصالح التنمية المستدامة وبناء القوة الذاتية العربية.
- تطوير القدرات العربية للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

## مرتكزات الرؤية

- الحفاظ على وحدة الأراضي العربية وحمايتها.
- حل النزاعات الداخلية بمساعي عربية خالصة.
- مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمستجدة.

# الهيكل الرئيسي للرؤية

وتتناول الرؤية (5) محاور رئيسة وفق التالي:

- المفهوم الشامل للاستقرار السياسي، ومؤشراته
- وحدة الوطن العربي الجغرافية وتأمين سلامته الإقليمية والدولية ورفض كافة أشكال الوصاية أو التدخل في شؤونه الداخلية
- الحفاظ على الحضارة العربية وأصالتها، وقيمها وهويتها الدينية والمجتمعية.
- إبراز دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الأمن والاستقراروودفع مسارات التسوية السلمية للصراعات والنزاعات العربية.
- المبادرات العربية الرامية إلى تعزيز الاستقرارالعربي السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

## المحور الأول: المفهوم الشامل للاستقرار السياسي، ومؤشراته

- تأتي أحد الركائز المهمة لعمل البرلمان العربي بتحقيق أوجه الاستقرار في دولنا ومحيطنا العربي، حيث يعمل البرلمان العربي باستمرار من خلال لجانه الدائمة على بحث الآليات وخطط العمل والرؤى الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، وهو الذي ينعكس بدوره على حالة الاستقرار السياسي،
- فاستنادا إلى النظام الأساسي للبرلمان العربي، في مستهل المادة الخامسة منه، والتي أكدت أن البرلمان العربي يُمارس اختصاصاته بما يُعزز العمل العربي المشترك ويحقق التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية، والتي جاء من بينها: العمل على ضمان الأمن القومي العربي، وكذلك التعاون مع المنظمات البرلمانية والإقليمية بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويصون السلم والأمن الدوليين.

**الاستقرار السياسي:**

❖ هو مدي قدرة النظام السياسي للدولة على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، بما يوفر لها الجو والبيئة الضروريين لاستدامة الأمن وتحقيق التنمية والازدهار

- وبناء على ما سبق، فإن تحقيق الاستقرار السياسي هو ضرورة حتمية لتقدم المجتمعات والدول، حيث تتقاطع انعكاساتها على كافة الأنواع الأخرى للاستقرار، الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم التنمية.
- ومن جانب آخر فإن ديمومة حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة، تساعد في توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي ويساعد الدولة على تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتسع من خلاله دائرة الاستثمار وتنفيذ المشروعات لتشمل كافة القطاعات الحيوية بالدولة،

- وعلى النقيض فإن انعدام الأمن وكثرة التقلبات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية تفقد الدولة استقرارها، وعلى أثر ذلك تتعطل الحركة الاقتصادية فينخفض المستوى المعيشي، ويتنامى الإحباط الاجتماعي والذي يساهم في تأجيج أهم مؤشر لعدم الاستقرار السياسي، والمتمثل في تصاعد موجات التناحر والصدامات، وتدخل الدولة من خلاله في حالة عدم الاتزان.

**أهم مؤشرات الاستقرار السياسي:**

- إن الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسي من روافد الاستقرار،
- تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي فمنها ما هو مرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية، والنخب السياسية، والبعض مرتبط بالمجتمع والمواطنين، ويُمكن تحديد أهم مؤشرات حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة وفق الآتي:
  - ✓ الوحدة الوطنية، وإعلاء المصلحة العليا للبلاد.
  - ✓ غياب الثورات والعنف السياسي.
  - ✓ التداول السلمي للسلطة.
  - ✓ المشاركة السياسية.
  - ✓ الاستقرار البرلماني.
  - ✓ السياسات الاقتصادية الناجحة.
  - ✓ قلة المهاجرين والنازحين.
  - ✓ المأسسة السياسية.

كما أن عوامل الاستقرار السياسي واستمراريته ليس وليد الصدفة، ولكن يتطلب تفاعل مجموعة من الشروط والمحددات والتي تخلق بيئة مساعدة للوصول إلى هذا الاستقرار، ويُمكن ذكر أهم هذه المحددات وفق الشكل **التالي:**

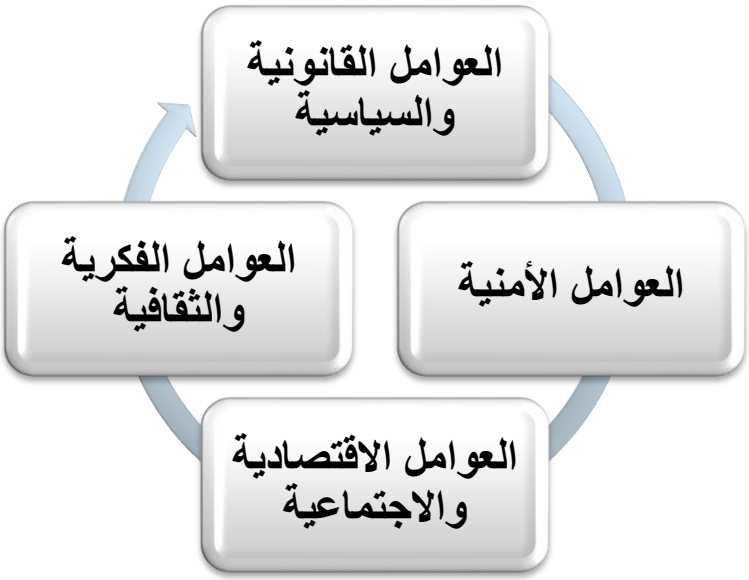


- العوامل القانونية والسياسية، والتي تتمثل في (الدستور الديمقراطي، الفصل بين السلطات، استقلال السلطة القضائية، بناء الثقة السياسية)
- العوامل الأمنية، والتي تتمثل في (القدرة على ممارسة الرقابة، غياب التطرف والإرهاب، تماسك الجيش الوطني)
- العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل في (الضمان الاجتماعي، العدالة والمساواة، انخفاض نسبة الأمية والبطالة، المستوى المعيشي الملائم)
- العوامل الفكرية والثقافية، والتي تتمثل في (التنشئة السياسية السليمة، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية).

**وهنا وجب التأكيد من خلال هذه الرؤية على التالي:**

- عدم الاستقرار السياسي هو أسوأ الأمراض السياسية التي تنهك الدول وتضعفها، فالاستقرار السياسي ضروري للحياة البشرية، فهو كالماء والهواء، فمن دونه لا يمكن لأية دولة أو مجتمع أن تتقدم وتتطور بشكل طبيعي وبنّاء.

- عدم الاستقرار السياسي، لا ينهك الدول فقط، ولكنه يؤدي إلى انعدام النظام والقانون بسبب غياب سلطة مركزية مقبولة وقادرة على فرضهما.
- يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى فتح الباب أمام التدخلات الخارجية المختلفة في الدول التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي، وذلك طبقًا لما تمليه مصالح وميول وأطماع الدول المتدخلة، الأمر الذي يتطلب الحرص على:
- ضرورة بناء القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول التي تعاني حالة من عدم الاستقرار او النزاعات، وأن تتمركز كل القرارات والصلاحيات في يدها، ولها الحق في الدفاع المشروع عن سيادتها وأرضها وأمن مواطنيها.
- تحقيق الانسجام بين الدولة والمجتمع بكل مكوناته، فالتحديات الداخلية لا يُمكن حلها بدون تناغم بينهما، فالاستقرار السياسي مرهون بمدى قدرة الدولة في التفاعل مع قضايا مجتمعها والتعبير عن تطلعاته وحاجاته المشروعة.
- بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي على أسس العدالة الأخلاقية والمؤسسية، وهو ما يتطلب جهود ومبادرات وطنية نوعية تتجه صوب إصلاح الأوضاع بداخلها.
- العمل على إنهاء حالات الانقسامات داخل الدول التي تعاني من حالات عدم استقرار أو نزاع، وإعلاء المصلحة العليا للبلاد تمهيداً لحل سياسي شامل لأزماتها المستمرة.
- إنهاء الاستحقاقات الدستورية المُعطلة أو المؤجلة وفق إطار زمني مُحدد، لما ينعكس ذلك على حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة.

## المحور الثاني: وحدة الوطن العربي الجغرافية وتأمين سلامته الإقليمية والدولية ورفض كافة أشكال الوصاية أو التدخل في شؤونه الداخلية

- يتطرق المحور الثاني من هذه الرؤية لوحدة الوطن العربي الجغرافية وتأمين سلامته الإقليمية والدولية ورفض كافة أشكال الوصاية أو التدخل في شؤونه الداخلية، وهنا تستوجب الإشارة إلى موقف البرلمان العربي الرافض تمامًا لانتهاك استقلال وسيادة الدول العربية، وذلك عبر استهدافها سياسيًا أو اقتصاديًا أو حقوقيًا، ويؤكد على عمله المستمر بتسخير كافة أدواته لمجابهة كل ما يهدد وحدة الدول العربية وعروبتها وسلامة أراضيها.
- تؤكد الرؤية من خلال هذا المحور على ثلاثة مبادي رئيسة، وذلك وفق الشكل التالي:

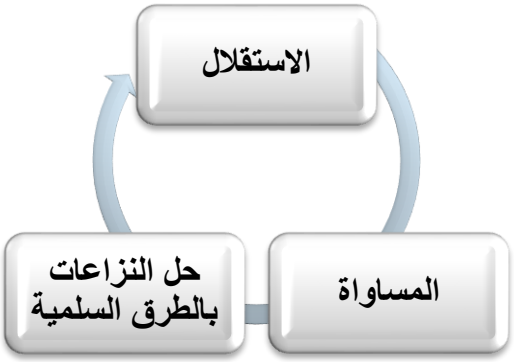


- مبدأ استقلال الدول العربية: وهو انفراد السلطة الشرعية الحاكمة في الدولة بممارسة كافة مظاهر السيادة الداخلية واستقلال سياستها، والخارجية دون خضوعها لأية ضغوط أو تدخلات من جهة خارجية تؤثر عليها، فلها مطلق الحرية في اختيار حكومتها، ووضع تشريعاتها الوطنية، وحرية التعامل مع الدول الأخرى والتمثيل الدبلوماسي معها.
- كل دولة عربية لها شخصيتها الدولية، وحريتها في اختيار نظمها وطريقة إدارتها هو حق لصيق بمبدأ سيادة الدولة، لا يجوز تجزئته أو التنازل عنه.
- مبدأ المساواة بين الدول: وهو وجوب تعامل جميع الدول على قدم المساواة، ودون تمييز، فاختلاف الدولة من حيث مساحة اقليمها، أو عدد سكانها، أو

قدراتها العسكرية أو الاقتصادية لا ينبغي أن يكون سببًا للتميز بين دولة وأخري.

- كما أن لكل دولة الحق في أن تدير شئونها الداخلية والخارجية بما يتفق مع مصالحها الخاصة دون تدخلات خارجية، أو بفرض وصاية أحد من الدول عليها.
- **حل النزاعات بالطرق السلمية:** ويؤكد هذا المبدأ على حل كافة الخلافات أو النزاعات داخل المحيط العربي دون أية تدخلات خارجية، فعند نشوب نزاع كان من شأن استمراره تعريض السلم والأمن العربي للخطر، يكون حله من خلال مبادرات عربية خالصة رامية إلى المفاوضات، أو الوساطة، أو التوفيق، أو غيرها من الوسائل السلمية لحل هذه النزاعات.
- كما تؤكد الرؤية من خلال هذا المحور على ضرورة مراعاة خصوصيات الدول وذلك بعدم التدخل في علاقة الدولة بمواطنيها، فتم ملاحظة التدخل المستمر لبعض المنظمات والمؤسسات الخارجية في الشئون الداخلية للدول العربية وتحت العديد من الذرائع، كحقوق الإنسان، أو التعليق على الأحكام القضائية الصادرة في بعض الدول العربية، أو التدخل في اختيار أشكال الأنماط السياسية للدولة، وكذلك التدخل في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، أو بحجة المحافظة على السلم والأمن الدوليين.
- **كما يؤكد البرلمان العربي من خلال هذه الرؤية على التالي:**
  - ✓ ضرورة امتلاك الدولة زمام الحكم كاملة وغير منقوصة، ولها كامل السلطة في إدارتها وحكمها دون أية تدخلات خارجية في شؤونها.
  - ✓ إخراج جميع القوات الأجنبية والمرتزقة عن أراضي بعض الدول العربية التي تعاني من حالات عدم استقرار سياسي.
  - ✓ العمل على الانهاء التام على فرض الوصاية وللتدخلات الخارجية في الشؤون العربية، وترسيخ مبدأ الندية والتعاون في كنف الاحترام المتبادل.

## المحور الثالث: الحفاظ على الحضارة العربية وأصالتها، وقيمها وهويتها الدينية والمجتمعية.

- **القيم الدينية والمجتمعية:** يتناول هذا المحور أحد الموضوعات الهامة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الجانب السياسي وقد تؤثر في زعزعة استقراره في حال تفاقمها،

- ولا يخف على أحد هذه الظواهر الدخيلة -خلال الفترة القصير الماضية - عبر محاولات عدة لاستمالة النشء العربي خاصةً للحياد عن ثوابت مجتمعه وقيمه الدينية والثقافية، الأمر الذي يستوجب التعامل معها بحسم وبصفة دورية، وعبر آليات ومبادرات مجتمعية عربية فاعلة، فهي ليست بمثابة مشكلة يستلزم معها حل آني، ولكنها أحد الموضوعات التي تتطلب خطط عمل عبر مراحل متعددة ومستمرة، منذ بداية النشء بهدف ضمان انصهاره الإيجابي في مجتمعه وقيمه العربية وثوابته الدينية.
- كما أن البرلمان العربي عبر مشاركاته وفعالياته وخطط عمله عبر لجانه المختصة، يؤكد على موقفه الثابت من الحفاظ على الحضارة العربية وأصالتها، وقيمها وهويتها الدينية والمجتمعية وكذلك مواجهة الأفكار الإلحادية المنافية للدين، وضرورة التصدي الكامل لمثل هذه الحملات الموجهة والممولة بهدف التشكيك في مفهوم الدين عمومًا والإسلام خصوصًا.
- وفي نفس السياق فإن البرلمان العربي يرصد هذه الظواهر الدخيلة ويتفاعل معها، وذلك لما تمثله هذه الظواهر من محاولة لإقصاء الخصوصيات المجتمعية والثقافية العربية، من أجل محاولة ترسيخ هذه الأفكار الدخيلة ونشر للعادات والقيم التي تتصادم مع هويتنا العربية.

- إن الهوية هي الوعاء الذي يحمل كل قيم ورموز وسلوكيات المجتمع، وينطبق هذا على الأمة العربية التي حافظت خلال سنين طوال على خصوصية ثقافية تميزها عن غيرها من الأمم، وبقي هذا الوضع حقيقة ثابتة تاريخياً،
- والملاحظ انتشار عبر السنين القليلة الماضية محاولة خلق ثقافة واحدة للعالم المعاصر، وكان هذا بهدف السيطرة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية سواء عبر نوافذ الحفاظ على حقوق الإنسان، أو الحريات... إلخ

وكانت آخر الموانع والعقبات التي حالت دون تقدم انتشار هذه الأفكار والعادات الدخيلة على مجتمعاتنا هي (الأصالة العربية وقيمه الدينية والمجتمعية)، والتي كانت بمثابة الإطار الجامع الذي يشكل وعي الناس داخل المجتمع، ويحدد مواقفهم في كثير من القضايا التي تهم الجانب العربي.

- أثر الاستخدام العشوائي لوسائل التواصل الاجتماعي: برزت الأهمية القصوى للإنترنت خاصة في الفترات القليلة السابقة، والتي ساهمت في دعم الحياة السياسية للأفراد والتجمعات والتكتلات، خاصة في موضوع تشكيل الراي العام ونقل الى المجتمعات المحلية والعالمية.
- فمع تزايد أهمية الانترنت يوماً بعد يوم كوسيلة مهمة إلى جانب الوسائل الإعلامية، والتي أصبح له دور أساسي في حياة الأفراد جميعهم، مما جعلها تتدخل بشكل مباشر في تكوين الثقافات والعادات والتوجهات، وتؤثر في قيم شبابنا سواء أكانت بالإيجاب أو السلب،
- ففي عصر سيادة الانترنت، وانتشار منافذ التواصل الاجتماعي وربطها للعالم عبر قنوات معلوماتية لم تكن متاحة سابقًا والتي جعلت الناس جميعهم على كوكب الأرض يعيشون على رؤية ومسمع من بعضهم البعض، مما أدى ذلك إلى سهولة نقل أنماط سلوكية وأفكار مستحدثة مغايرة لهويتنا العربية، وأصبح من السهل التعبير أو الترويج لكافة الأفكار والمعتقدات دون فرض رقابة حقيقية.

- كما أن الاستخدام العشوائي "للسوشيال ميديا" وعدم فرض الرقابة المناسبة على استخدامه من قبل الدولة أو الأسرة، أدى إلى بث الأفكار الخبيثة والهدامة، ويُمكن أن ينتهجها ويعتنق أفكارها النشء الصغير في حالة عدم توافر الرقابة المناسبة لتوجيهه،
- فبجانب الأثار الايجابية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، كسعة الاطلاع والثقافة العامة ومتابعة البرامج التعليمية والدينية والإرشادية، على النقيض جاءت الآثار السلبية لتشمل تقديم الأفكار الهدامة التي تخل بعقيدة المسلم، ونشر الأفكار اللحاد والمثلية، وإثارة الغرائز والشهوات، بالإضافة إلى عدم احترام العادات والتقاليد المتعارف عليها بين أبناء المجتمع ومحاولة التخلص منها واستبدالها بغيرها، وهذا ما يمثل عملية محو الهوية الثقافية الإسلامية واستبدالها بثقافة أخرى وتقوية الولاء والانتماء لهذه الثقافة، وهذا يفسر السعي الدائب لنشر العادات الغربية في المأكل والملبس وحتى نمط الترفيه، **وهنا وجب التأكيد من خلال هذه الرؤية على التالي:**

- ✓ ضرورة تنميه الثوابت الدينية والقيم المجتمعية والثقافية الثابتة عند النشء الصغير، مما يجعله بعيداً وقادراً على مواجهة محفزات هدم هذه الثوابت بمختلف أشكالها.
- ✓ سن قوانين تحمي النشء والشباب من الانحراف الفكري والعقائدي والثقافي عبر عقوبات رادعة بما يهدف لمنع انتشار أو الترويج لهذه الظواهر الموجهة والتي تهدف لتفكيك المجتمعات، وذلك بما يتوائم مع التشريعات والأنظمة الوطنية بكل دولة.
- ✓ دور الأسرة في مواجهة هذه الظواهر الدخيلة، باعتبارها النواة الرئيسة للمجتمع.
- ✓ الدور المحوري للمؤسسات الدينية التي تضطلع بدور كبير في هذا المجال، ويؤكد على دورها الفاعل في مواجهة ظاهرة الإلحاد ، كالمؤسسات الإسلامية في أنحاء العالم ، والهيئات الدينية التي تختص بالفتوي والإفتاء، ووزارات الشباب والثقافة،

- ✓ نشر المنافذ الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة، لمواجهة كل الدعوات الهادفة لزعزعة ثوابت المجتمع العربي وقيمه الدينية والثقافية والمجتمعية.
- ✓ إقامة فعاليات عربية سنوية كالندوات وورش العمل بالجامعات والمدارس، يتم من خلالها توعية الأطفال والشباب العربي وتحصينهم ضد الدعوات الهدامة لقيمنا وثوبتنا العربية، وذلك بهدف مواجهة مثل هذه الأفكار والأفعال التي ترغب في ميل وعدول شبابنا عن الطريق القويم.
- ✓ دعوة البرلمانات العربية عبر لجانها المتخصصة بإنشاء وحدات معنية بدراسة ومعالجة الظواهر الشاذة وغير التقليدية التي تطرأ على مجتمعاتنا العربية.
- ✓ دعوة المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة ووسائل الإعلام بكافة أشكالها، إلى تبني آليات غير تقليدية تهدف إلى تحصين النشء والشباب العربي وتعزيز قدرتهم ومناعتهم الفكرية والثقافية والدينية، لرفض ومقاومة مثل هذه الظواهر الدخيلة على قيم وثقافة المجتمعات العربية.

## المحور الرابع: إبراز دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الأمن والاستقرار ودفع مسارات التسوية السلمية للصراعات والنزاعات العربية.

- يتم التطرق من خلال هذا المحور على دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الأمن والاستقرار ودفع مسارات التسوية السلمية للصراعات والنزاعات العربية، حيث يقود البرلمان العربي هذا الجناح الهام باعتباره صوت الشعوب العربية وممثلها، حيث أن الدبلوماسية البرلمانية لها عامل مؤثر في تيسير عملية التواصل السياسي، وتنشيط فضاءات الحوار البناءة دون التقيد بالقيود التي تفرضها الدبلوماسية الرسمية.
- تشكل الدبلوماسية البرلمانية أحد الروافد الأساسية للعمل الدبلوماسي الخاص بالدولة، "الدبلوماسية الموازية"، فهي تعد بمثابة ركن أساسي للقنوات الرسمية في العمل الدبلوماسي.
- فبالإضافة إلى الوظيفة الأساسية للبرلمانات الوطنية في التشريع والرقابة، تسهم اليوم الدبلوماسية البرلمانية في التسوية السياسية والسلمية للنزاعات، والإسهام في إحلال وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار إقليميًا ودوليًا.
- كما أن الدبلوماسية البرلمانية شهدت تطورًا نوعيًا من حيث الممارسة خلال السنوات الماضية، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، فمن خلال نشاطات البرلمانات الوطنية كتبادل الزيارات بين المجالس والبرلمانات الوطنية، وإنشاء لجان الصداقة، ومشاركتها في المحافل الإقليمية والدولية، مما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة تؤهلها للقيام بدور هام ومتنامٍ في نسج قواعد راسخة للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى مساهماتها في تلطيف حدة المتغيرات غير الملائمة دوليًا، فضلاً عن نقل فكر وإرادة البرلمانات إلى المحافل غير البرلمانية الدولية بهدف تحقيق المصلحة الوطنية العليا للدولة.
- كما أن تعظيم دور الدبلوماسية البرلمانية وتفعيل دورها على نحو أكثر تأثيرًا وتمثيلاً يستوجب التالي:
  - ✓ الانخراط والعضوية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

- ✓ تكثيف النشاط الخارجي للبرلمانات الوطنية.
- ✓ تفعيل دور المجموعات البرلمانية للأخوة والصداقة.
- ✓ المشاركة في نشاطات الاتحادات والمنظمات البرلمانية.

وبناء على ما سبق، فإن الدبلوماسية البرلمانية هي بمثابة الأرضية الصلبة للدبلوماسية الرسمية، فعند دخول العلاقات الدبلوماسية بين دولتين لمرحلة الجمود السياسي، يُمكن الاستعانة بالدبلوماسية البرلمانية بغرض تهيئة الظروف للدبلوماسية الرسمية،

فالدبلوماسية البرلمانية تتيح هامشًا واسعًا أمام البرلمانيين لتبني القضايا التي هي محل اهتمام مشترك للشعوب وتتجاوز أحيانًا حدود الدولة الوطنية، والقيود المفروضة على الدبلوماسية الرسمية، فقوة البرلمانيين تكمن في تمثيلهم للشعوب، وهو ما يُتيح لهم حرية أكبر ورقعة نشاط أوسع على اعتبار بأنهم ليسوا من أهل السلطة التنفيذية المُقيدين بضوابط محددة وهوامش ضيقة لتحركاتهم.

## المحور الخامس: المبادرات العربية الرامية إلى تعزيز الاستقرار العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- يتناول هذا المحور من الرؤية إبراز أهمية المبادرات العربية الرامية إلى تعزيز الاستقرار العربي السياسي والاقتصادي والاجتماعي،
- وهو الأمر الذي يدعو إليه البرلمان العربي بأن يتم حل كافة الخلافات العربية أو النزاعات التي تنشأ داخل المحيط العربي وعبر مبادرات عربية خالصة، وتتضمن هذه الحلول شقين رئيسين، الأول يتضمن اقتراح المبادرات التي قد تساهم في حل هذه النزاعات وطرح الأفكار لحلها، وتقريب وجهات نظر أطراف النزاع وصولاً للحل السياسي السلمي،

ويأتي الشق الثاني في طرح الفعاليات الخاصة بتقديم أوجه المساعدات الاقتصادية والتنموية للدول التي تعاني من نقصهما أو ندرتهما، وذلك عبر انشاء برامج إعادة الإعمار بها والمشاريع الاقتصادية والتنموية على أرضها.

- ويؤكد البرلمان العربي من خلال هذا المحور على الأهمية القصوى لكافة المبادرات واللقاءات والزيارات التي من شأنها المساهمة في توظيف الامكانات العربية سواء السياسية أو المالية أو الفنية ببعض الدول العربية التي تعاني من النزاعات وعدم الاستقرار، وذلك بهدف تهيئة المناخ المناسب فيها للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي المستدام.

يؤكد البرلمان العربي من خلال هذا المحور، على ضرورة ديمومة عقد اللقاءات والفعاليات العربية- العربية، لما تمثله هذه التجمعات من خلق فرص مواتية لحلحلة الأزمات العربية، أو حتى تمهيد الأرضية المناسبة لحلها، ومن جانب آخر فإنها تساهم في الطريق على كافة التدخلات الخارجية أو فرض الوصاية على الدول التي تعاني من حالات النزاع أو عدم الاستقرار السياسي.

- **فعلي سبيل المثال لا الحصر**، ساهمت العديد من القمم المنعقدة على مستوى أصحاب الفخامة رؤساء وملوك الدول، وأيضًا المبادرات العربية النوعية - خلال العامين الماضيين - في طرح الحلول والمقترحات التي كانت من شأنها المساهمة في إيجاد مقاربات للحل السياسي في بعض الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، أو بطرح آليات تهدف لخلق مناخ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، أو بلوة رؤية عربية موحدة لبعض القضايا العربية، فكان من ضمن هذه القمم والمبادرات واللقاءات الفاعلة خلال عامي 2023و 2022م:

**حيث جاء بالعام 2023 أهم القمم والمبادرات التالية**:

القمة الثلاثية بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.

اللقاء التشاوري الذي استضافه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مع إخوانه قادة الدول الشقيقة كل من: صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.

استضافة المملكة العربية السعودية لأعمال القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى.

القمة الثنائية التي عقدت بين فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ودولة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، آبي أحمد، بهدف تجاوز الجمود الحالي في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي.

استضافة جمهورية مصر العربية لقمة دول جوار السودان.

القمة الثلاثية المصرية الأردنية الفلسطينية في مدينة العلمين بجمهورية مصر العربية والتي عقدت بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، لبحث تطورات القضية الفلسطينية، والأوضاع الإقليمية والدولية المرتبطة بها.

القمة العربية (32) لمجلس جامعة الدول العربية المنعقدة برئاسة المملكة العربية السعودية المنعقدة بمدينة جدة تحت شعار "التجديد والتغيير".

القمة العربية الاسلامية المشتركة الطارئة (جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي) المنعقدة بتاريخ 11 نوفمبر 2023 بمدينة الرياض برئاسة المملكة العربية السعودية المنعقدة.

القمة الخليجية (44) برئاسة دولة قطر والتي عقدت في العاصمة الدوحة، بحضور أصحاب الجلالة والسمو وممثلي قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

إطلاق عملية لتبادل الاسرى بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي.

الجهود السعودية -العمانية النوعية الرامية لإحلال السلام في الجمهورية اليمنية.

المبادرة السعودية لبدء مباحثات بين الأطراف السودانية في جدة، والتوقيع على إعلان جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

قرار استئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية والمنظمات والأجهزة التابعة لها.

المبادرات والمساعدات العربية الواسعة لمساعدة الشعب السوداني.

**وجاء بالعام** 2022 **أهم القمم والمبادرات التالية**:

الزيارة التي قام بها كل من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين المعظم، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

الاجتماع الثلاثي الذي جمع بين فخامة رئيس جمهورية مصر العربية، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بقصر الاتحادية بالعاصمة المصرية القاهرة.

القمة الثلاثية بين جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

قمة جدة للأمن والتنمية، التي استضافتها المملكة العربية السعودية بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن، والعراق، والولايات المتحدة الأمريكية.

لقاء مدينة العلمين المصرية، والذي جمع بين صاحب الفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، ودولة السيد مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراقي السابق.

الوساطة الإنسانية السعودية في تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا.

الوساطة السعودية -الإماراتية المشتركة بشأن الإفراج وتبادل مسجونين بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

احتضان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاجتماعات الدورة العادية (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

احتضان المملكة العربية السعودية لأعمال القمة العربية الصينية الأولي، وقمتي الرياض الخليجية والعربية الصينية للتعاون والتنمية.

مشروع الشام الجديد بين جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يقوم على تحقيق التكامل الاقتصادي بإنشاء منطقة صناعية مشتركة بين الدول الثلاث.

- هذا بالإضافة إلى الفعالية الكبرى المعنى بها البرلمان العربي، والتي تعقد سنويًا، وهي "مؤتمر البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية"، والذي يتم تناول خلاله دراسة أحد القضايا والموضوعات التي تهم المنطقة العربية ودور البرلمانيين في هذا الشأن، كما يصدر في ختام أعماله وثيقة جامعة تعكس رؤية المجالس والبرلمانات العربية جامعة حول هذه القضايا أو الموضوعات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية.

انتهي

***